

المبحث الرابع

التفاوت الفسح بين منهج المتقدمين وطرق المعاصرين

من غير ذوي الأهلية في تحليل «الصحيحين»

مما يتأكد التذكير به ابتداءً قبل استجلاء أوجه الاختلاف بين الفريقين: أنَّ الذي يُسوي في أيِّ علم كان، بين الرجلِ المعروفِ بالعلم به والدقة فيه والسعي في تحصيله، والمهارة البحثية المكتسبة فيه عبر أزمان مديدة، وشهادة الناس له بالدين والصدق في الطلب؛ ومن هو دونه ممن تخلّفت عنه هذه الأوصاف، بجامع أنَّ الكلَّ يُصيب ويُخطئ؛ إنَّ التسوية بين هذين في العلوم لمن أفسد القياس! والسبب في ما ابتليت به الأمة من هذه الفوضى في استصدار الأحكام، والعيب بمصادر تشريعها.

فهذا الصنف الثاني لا يحقُّ له التَّبَحُّج بقَدَاتِ الفُحُولِ القُدَامَى للتراث ممن سبق ذكرهم، ولا التَّعَذُّرُ بسابقي نظراتهم في مرويات السنة، بل كان الأسر لهم التحايد عن هذا المسلك بالمرّة! إذ حادوا عن جادتهم تنظيراً وتطبيقاً، وذلك من علة وجوه:

الوجه الأول: جياذهم عن منهج المتقدمين في الصناعة الحديثية وأصولها، وعدم مراعاتهم للضوابط الآلية التي التزموها في النقد، وتراهم على نقد المتون -أو ما يسميه بعضهم بالنقد الداخلي- دون مراعاة لأحوال الأسانيد ومراتب الرواة وحيثيات الرواية؛ ومردُّ ذلك إلى اختلاف الرؤى الفكرية بين الفريقين،

والمَقْصِد من النَظَر في السُّنة ومرتبها في الشَّريع؛ ما أدَّى إلى تباين في المعايير التَّقْدِيَّة المُحدَّدة للمقبول منها والمردود.

فلَمَّا تَنَافَرَت هَاتَانِ المَنهَجِيَّتَانِ الصَّنَاعِيَّتَانِ في نقد السُّنة، تَوَسَّعَت رُقْعَةُ المَنقُودِ المَنقُوض منها عند هؤلاء المُحَدِّثِينَ لِصِحَاحِهَا، حَتَّى بَلَغُوا بِهَا قِرَاطِيسَ غَفِيرَةً! في الوقت الَّذِي ضَاقَ فِيهِ البَابُ عَلَى المُتَقَدِّمِينَ لِنَقْدِ «الصَّحِيحِينَ»، فلم يُعْلَمُوا فِيهِمَا إِلَّا أَحَادِيثَ مَعْدُودَةٍ، نَظَرًا لِانضِبَاطِهِم بِأَنْظَارٍ دَقِيقَةٍ لِلْأَخْبَارِ، ضَاقَتْ صُدُورُ المُعَاصِرِينَ عَن دَرْكِ مَا جَازَهَا، وَضَبِطَ قَوَاعِدَهَا^(١).

الوجه الثَّانِي: جَهْلُهُم بِمَنَاجِجِ الأَثَمَةِ المُتَقَدِّمِينَ فِي التَّعْلِيلِ وَالتَّخْرِيجِ وَالاِعتِبَارِ، وَضَعُفُ تَصَوُّرِهِم لكَثِيرٍ مِن مَسَائِلِ «عِلْمِ الْحَدِيثِ»، أَوْقَعَهُم فِي خَطَايَا عِلْمِيَّةٍ جَسِيمَةٍ فِي أَحْكَامِهِم عَلَى الْأَحَادِيثِ الْمَدْرُوسَةِ^(٢).

الوجه الثَّالِث: غَفْلَتُهُم عَن طُرُقِ المُتَقَدِّمِينَ وَمَقَاصِدِهِم مِنَ التَّصْنِيفِ؛ كَمَا نَرَاهُ مِنْ تَوَهُُّمِ بَعْضِ المُتَعَجِّلِينَ أَنَّ صَاحِبِي «الصَّحِيحِينَ» إِنَّمَا أَخْرَجُوا كُلَّ حَرْفٍ

(١) انظر بحثًا معروفًا في مؤتمر «الانتصار للصَّحِيحِينَ» منشورًا باسم «المنهجية المنضبطة في تحليل بعض أحاديث الصَّحِيحِينَ عند النقاد المُتَقَدِّمِينَ» لِجَمِيلِ بْنِ فَرِيدِ أَبِي سَارَةَ (ص/١٥-٢٠).

(٢) مِن أَمْثَلَةِ هَذَا الْجَهْلِ بِقَوَاعِدِ المُحَدِّثِينَ فِي التَّعْلِيلِ: مَا أَغْلَى بِهِ حَسَنَ السَّقَافِ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو المَشْهُورَ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (رَقْم: ٢٦٦٩) وَغَيْرِهِ مَرْفُوعًا: «بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدَّثُوا عَن بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَن كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعِدَهُ مِنَ النَّارِ»، حَيْث قَالَ فِي تَحْقِيقِهِ لِكِتَابِ «الْعَلُو» لِلذَّهَبِيِّ (ص/٣٩): «هَذَا اللَّفْظُ لَا يَصُحُّ، لِأَنَّ لَفْظَ رَاوِيَةِ مُسْلِمٍ مُخَالَفٌ لِلذَلِكَ، وَنُصِّه: (وَحَدَّثُوا عَنِّي وَلَا حَرَجَ...)، وَلَيْسَ حَدِيثُ (حَدَّثُوا عَن بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ)، فَالَّذِي أَرَاهُ وَاعْتَمَدَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَقُولُ هَذِهِ الْقَوْلَةَ...».

ثُمَّ أَتَجَّهَ إِلَى تَأْكِيدِ هَذَا التَّعْلِيلِ الْإِسْنَادِيِّ، بِدَعْوَى أَنَّ الْمُتَنَ مَخَالَفًا لظَاهِرِ الْقُرْآنِ. وَهَذَا مِنْهُ هَرَاءٌ، أَبْعَدُ مَا يَكُونُ عَنِ مَنَهِجِ المُحَدِّثِينَ، فَإِنَّ اللَّفْظَ الَّذِي عَزَاهُ السَّقَافُ إِلَى مُسْلِمٍ حَدِيثٍ لِصَحَابِيٍّ آخَرَ، هُوَ أَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ، وَالْحَدِيثُ الَّذِي رَوَّاهُ بِهِ هُوَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَمَخْرَجُ الْحَدِيثَيْنِ عَلَى هَذَا مُخْتَلَفَيْنِ تَمَامًا، كُلُّهُمَا حَدِيثٌ مُسْتَقِلٌّ بِحَالِهِ، فَيَجُوزُ أَنْ يُعْلَلَ لَفْظُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ؛ وَالتَّحَقُّقُ أَنَّهُمَا مُتَوَافِقَانِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى غَيْرِ مُتَعَارِضَيْنِ، وَمَعَ ذَلِكَ أَغْلَى السَّقَافِ أَحَدَهُمَا بِالْآخَرِ تَعْلِيلًا هُوَ أَوَّلَى بِوَصْفِهِ بِهِ! وَهَذَا مِثَالٌ لَا تَكَادُ تَجِدُهُ إِلَّا عِنْدَ هَؤُلَاءِ الْمُتَعَالِمِينَ، فَلَا يُعْرِفُ لِهَذَا الْعَيْبِ نَظِيرَ فِي كُتُبِ التَّخْرِيجِ وَالْعِلَالِ.

فيهما على وجه التصحيح والاحتجاج به! والواقع أنهما يُخرجان ما يَعْلَمَانِ عِلَّتَهُ أحياناً، لمقاصد لا تخفى على الْمُتَمَرِّسِينَ بِأَسَالِبِ الْمُحَدِّثِينَ فِي التَّأْلِيفِ.

الوجه الرابع: تَحَايُدهم -في الجملة- عما تستوجبه المنهجية العلمية الرصينة من الإنصاف والموضوعية في نقد «الصَّحَّاحِينَ»؛ فَإِنَّ أَثْمَةَ الْجِلَلِ لَا يَغْمُطُونَ فِي غَرَضِهِمْ مِنْ نَقْدِ السُّنَنِ بِسَبَبِ عَدَاوَةٍ مَذْهَبِيَّةٍ أَوْ شَخْصِيَّةٍ؛ بَلْ تَجِدُ جَبَلًا مِثْلَ الدَّارِقُطْنِيِّ يَخْطِئُ الْبَخَارِيَّ فِي حَدِيثٍ مَا، لَكِنْ يُصَوِّبُ حَكَمَ الْبَخَارِيِّ فِي آخَرٍ مُخْتَلَفٍ عَلَيْهِ بَيْنَ النُّقَادِ.

فَالْإِشْكَالُ أَنَّ دَوَافِعَ الْمَتَأَخِّرِينَ مِمَّنْ تَرَامَوْا عَلَى الصَّحَّاحِينَ بِالطَّعْنِ، غَالِبًا مَا يَكْتَنِفُهَا الْانْحِيَاؤُ إِلَى الْمَذْهَبِ الْعَقْدِيِّ أَوْ التَّيَّارِ الْفِكْرِيِّ؛ يَكْفِيهِ الْحَصِيفُ أَنْ يَفْهَمَ هَذَا مِنْ لَحْنٍ تَصْرِيحَاتِهِمْ فِي حَقِّ السُّنَةِ؛ فَلَقَدْ سَأَلَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَقْلَامِهِمْ وَمَا تُخْفِي صَدُورُهُمْ أَكْبَرًا!

هذه البواعث الإيديولوجية هي بِحَقٍّ مِنْ أْبْرَزِ إِشْكَالَاتِ الْفِكْرِ الْحَدِيثِ فِي نَقْدِهِ لِلتَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ؛ تَرَى الْوَاحِدَ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ يَرُدُّ كُلَّ حَدِيثٍ يُخَالِفُ اعْتِقَادَهُ بِرَدِّهِ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَلِزُومِ الْوَصِيَّةِ لِعَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ!

وَالْإِبَاضِيُّ يَضُفُّ مِنَ السُّنَةِ كُلِّ أَصْلٍ لَا يَجِدُهُ فِي حَفَنَةِ الْكُتُبِ الَّتِي وَرَثَهَا مِنْ أَسْلَافِهِ، وَآخَرَ جَهْمِيًّا غَالِيًّا فِي تَكْذِيبِ كُلِّ أَثَرٍ يَهْدِمُ مَذْهَبَهُ فِي تَعْطِيلِ الصِّفَاتِ؛ وَذَاكَ حَدَاثِيٌّ سَاخِطٌ عَلَى التَّرَاثِ وَكُلِّ إِسْلَامِيٍّ قَدِيمٍ؛ . . وَهَلُمَّ جَرًّا، فَيَحْمِلُهُمْ تَعْصِبُهُمْ هَذَا لِلطَّائِفَةِ عَلَى تَقْصُصِ قَدْرِ الشَّيْخِينَ فِي نَقْدِ الْمَتُونِ لِرَوَايَتِهِمَا مَا يَخَالِفُ قَوْلَهُمْ.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الْآخِرُ: فَإِنَّ الْأَلْفَاظَ نَفْسَهَا الْمُسْتَعْمَلَةَ فِي نَقْدِ «الصَّحَّاحِينَ» مِتَنَافِرَةٌ فِيمَا بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ!

فَبَيْنَمَا نَجِدُ تَقْدِيرًا مِنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ لِلْخِلَافِ وَالْمُخَالَفِ أَثْنَاءَ نَقْدِهِمْ لِبَعْضِ مَرْوِيَّاتِ الْكُتَابِينَ، وَقَبُولَهُمُ الْإِحْتِمَالَ فِيهَا بِلَطِيفِ الْعِبَارَاتِ، وَتَخْيِيرِ أَنْسَبِ النُّقَدَاتِ فِي أَوْجُوهُ التَّعْلِيلَاتِ، كَقَوْلِهِمْ: هَذَا أَشْبَهُ، وَهَذَا أَصَحُّ، وَهَذَا خَالَفَهُ

فلان، والأرجح عندي كذا، ونحو هذه العبارات المحتاطة؛ نُصَعِّقُ في مقابلها من كمّ شراسة ألفاظ الطاعنين المعاصرين، وتكذيبهم الفجّ للأخبار المتفق على صحتها، بلغة جازمة وساخرة، مع التّجنيّ على الشّيخين بشتّى الاتّهامات والتّهكّمات.

وكلُّ إناءٍ بما فيه ينضح!

يقول الحنويّ: «الذين انتقدوا الصّحّاحين -كالدرّاقطني- لم يجروا أن يقولوا في حديث واحد أنّه موضوع، أو لم يقله النّبي ﷺ، أو قالوا في راوٍ واحد من رواتهما وضاع أو كذاب! أو أنّه من أهل الإلحاد الذين أسلموا كرها! وصاروا يكيّدون للإسلام بالزيادة في السّنة! كما قال هذا الرّاعم نقلاً عن الشّيخ عبده المصري؛ فهذه مقالةٌ مُختَرعة، لم يجسر أحدٌ أن يطعن بها في الصّحّاحين، بل ولا سمعنا أحداً تجاسر وقال ذلك»^(١).

فكان علىّ ما بيّناه قبيحاً بهؤلاء المُحدّثين أن يتذرّعوا بنقداٍ الأئمة وتعليهم لبعض ما في «الصّحّاحين»، لتباين ما بينهما في المكانة والمنهج والآلة والأغراض.

وسيزيد انكشاف هذا التّباين بذكر أمثلة ذلك من تعليقات الأئمة الأربعة لبعض أخبارهما، لكثرة ما ينقله المُعاصرون عنهم في هذا الباب، بعد أن تكلّمنا إجمالاً عن أئمة الحديث المُتقدّمين، لتستبين المحجّة على أنّ هؤلاء الأعلام يا بُعدهم عن عبث المُعاصرين! فأقول مُستعيناً بالله تعالى:

(١) «الدفاع عن الصّحّاحين دفاع عن الإسلام» للحنويّ الفاسي (ص/١١٨).

